الأهرام

المصدر: الاهـرام

التاريخ : ٢١ اغسطس ٢٠٠٢

إغراء الوحدة وفتنة الانفصال فى جنوب السودان

كان الإعلان المفاجئ - على طريقة اوسلو - عن توقيع إطار للتفاهم بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج فيما عرف «باتفاق ماشاكوس» نسبة إلى تلك الضاحية الهادئة التى تقع على مرمى البصر من العاصمة الكينية نيروبى. كان الإعلان صدمة لأطراف عديدة بعضها فى السودان، وبعضها خارج السودان. وقد عارضه البعض وتحفظ عليه البعض. وفى كل الأحوال فإن الاتفاق ايقظ فتنة نائمة ووضع السودان فاب قوسين او ادنى من كارثة جديدة ووجها لوجه مع امتحان عصيب. فالاتفاق الذى وقع فى ماشاكوس ليس فقط -

كما وصفه المرحبون به - اتفاقاً لحقن الدماء، وإنهاء حرب دامية ضروس اكلت الأخضر واليابس فى الشمال والجنوب معاً، واكتوى بويلاتها الشماليون والجنوبيون على حد سواء، وهو من هذه الناحية أهل بكل ترحيب، وإنما فتح الاتفاق ايضاً باباً واسعاً يكفى لتمرير المشاريع القديمة الجديدة لتقسيم السودان وتفتيت وحدته. وهى مشاريع قديمة لأنها تعود إلى عصر الاستعمار البريطانى للسودان الذى استهل عهده فيه بزرع بذور فتنة الانفصال بين جنوبه وشماله، وخطط منذ عام ١٩٢٢ لإقامة «مناطق مغلقة» فى الجنوب لا يدخلها الشماليون، ولا تنتقل إليها المؤثرات الحضارية العربية، ولا تندمج بأى روابط اقتصادية أو ثقافية بالشمال.

وهى أيضاً مشاريع جديدة يزداد الاهتمام بها وتنمو حولها مصالح دولية لم تكن معروفة من قبل. فالجنوب لم يعد هو الجنوب الفقير الطارد لأبنائه، بل صار الجنوب الواعد بكنوز الثروة النفطية المختبئة فى اراضيه، والتى تتلمظ عليها المصالح النفطية الضخمة القريبة من مصادر صنع القرار فى الولايات المتحدة. ويؤازرها اليمين المسيحى المتشدد فى الكونجرس الأمريكى والإدارة الأمريكية وقد هيأت لهما احداث الحادى عشر من سبتمبر فرصة نادرة لابتزاز حكومة يهمها أن تعلن بأى ثمن تطهرها من رجس الإرهاب وبراءتها من دم ضحاياه. واتفاق «ماشاكوس» ما كان له أن يكون لولا هذه المصالح وضغوطها المتزايدة. فقد شكلت هذه المصالح الدولية الجديدة قوة الدفع الهائلة التى قادت الفصيلين الرئيسيين المتقاتلين فى السودان إلى طاولة المفاوضات فى ماشاكوس، ونجحت فى الجمع بين النقيضين اللذين لا يجتمعان، الحكومة السودانية والجبهة الشعبية لتحرير السودان، وحملتهما حملاً - بالتهديد أو بالوعيد - على توقيع إطار للتفاهم كان من الممكن - لولا الضغوط الدولية - أن يفلتا - كالعادة - من التوقيع عليه. لكنها نجحت ايضاً - أغلب الظن عن قصد وسوء نية - فى استبعاد مصالح إقليمية مهمة - ووجودها ضرورى - من معادلة التسوية السودانية المعقدة فى ماشاكوس. فقد غلبت هذه المصالح الدولية فكرة التفاوض طبقاً «لمبادرة الإيجاد» وهى مبادرة افريقية اطلقها جيران السودان الأفريقيون، وأزاحت جانباً المبادرة العربية الوحيدة وهى «المبادرة المصرية - الليبية» التى حاولت أن توفر إطاراً للتفاوض والتسوية فى إطار سودان ديمقراطى موحد، يبنيه - على قدم المساواة - كل الفرقاء المتنازعين فى السودان، ولا تكون فيه وحدة السودان محل استفتاء أو امتحان أو تفاوض. وباستبعاد القوى الإقليمية التى تقف فى صف الوحدة تنمو شكوك قوية فى صدقية اتفاق ماشاكوس، وفى نية الطرفين اللذين وقعاه وتوجهاتهما نحو تغليب خيار الوحدة. وهى شكوك تقويها القراءة المدققة لبنود الاتفاق وما احتواه من أفكار ملغومة لن يؤدى تطبيقها والالتزام بها فى الفترة الانتقالية أو بعد السنوات الست الانتقالية التى حددها الاتفاق إلا إلى تكريس خيار الانفصال والإعلان عن دولة مستقلة فى جنوب السودان سيجرى العمل فى التمهيد لها وإقامة هياكلها وبناء مؤسساتها تحت غطاء الحكم الذاتى الموسع الذى أعطاه الاتفاق للجنوب، واعترف له فيه ببعض الحقوق التى لا تكون إلا للدول ذات السيادة كالحق فى مرجعية مستقلة للتشريع، توطئ لدستور للجنوب مستقل عن دستور الحكومة المركزية، والاحتفاظ - وهو الأخطر - بجيش فى الجنوب يبدو أن هدفه الوحيد هو الدفاع عن انفصال الجنوب وحماية استقلاله عن الوطن الأم، والحق فى عقد القروض - وهو حق سيادى - وتلقى المساعدات والأموال من الدول والأفراد والمنظمات والهيئات الأجنبية من وراء ظهر الحكومة المركزية. ولم يترك الاتفاق سبيلاً لأحد لتقديم تفسير آخر لحق تقرير المصير الذى قرره للجنوب - وهو حق حمال أوجه - غير الاعتراف بحق الجنوبيين فى الاستقلال وأن استفتاءهم - بعد ست سنوات - لن يكون بين خيارين: الوحدة أو الانفصال، وإنما سيكون على خيار واحد فقط هو خيار الانفصال. وفوق هذا وذاك فإن الاتفاق يوقظ فتنة الانفصال النائمة فى أقاليم السودان الأخرى وليس فى الجنوب فقط. ففى كل بنوده يشى الاتفاق بأنه ليس تسوية شاملة لمشكلة السودان التى خلقها لنفسه أو خلقها له أعداؤه، واختزل المشكلة فى صراع بين طرفين فقط، الحكومة المركزية فى الشمال والمتمردين بزعامة جارانج فى الجنوب. وكما يقول المثل الإنجليزى الشائع: «إن الشيطان يكمن فى التفاصيل»، فإن الاتفاق فى تفاصيله يقدم للحركات السياسية المناوئة التى شقت على الحكومة عصا الطاعة فى شرق السودان وغربه نموذجاً قابلاً للتكرار.

وقد حاول طرفا الاتفاق أن يسدا الذرائع على معارضى «ماشاكوس» بتأكيد عزمهما على العمل مع أطراف أخرى على «جعل وحدة السودان جذابة» لشعب» جنوب السودان» - لاحظ الانفصالية فى كلمة «لشعب» - وهو نص ينطوى على نوع من انواع الخداع السياسى لجأ إليه الطرفان نياتهما تجاه الوحدة ليست فوق مستوى الشبهات. فالحركة الشعبية بقيادة جارانج كان همها طوال سنوات الحرب الأهلية - منذ اندلعت فى عام ١٩٨٣ - هو أن تنتزع حق تقرير المصير للجنوب فى اتفاق مكتوب يشهد عليه المجتمع الدولى ويوطئ لانفصال الجنوب فى دولة جديدة مستقلة، ولهذا أدار جارانج ظهره لحلفائه فى «التجمع الوطنى الديمقراطى» ووقع اتفاق ماشاكوس فى غفلة منهم جميعاً، وكأنه لا يريد أن يفسد عليه أحد نشوة الظفر بحق تقرير المصير، أو يسمع صوتاً آخر يمكن أن يعارض - أو على الأقل - يتحفظ على التفسير الوحيد الذى أعطى لحق تقرير المصير، وهو حق استقلال الجنوب عن السودان الأم. أما حكومة الإنقاذ فى الشمال - وخصوصاً فى حقبة تحالفها مع الترابى وقبل أن تنفض يدها منه - فإنها المسئولة تاريخياً عن التلويح بمبدأ حق تقرير المصير منذ مفاوضاتها مع الجنوبيين فى فرانكفورت فى عام ١٩٩٢. وقد أتت حكومة الإنقاذ وشركاؤها فى الجبهة الإسلامية بكل ما من شأنه أن ينزع عن وحدة السودان أى «إغراء» يسوغ قبولها لا من قبل الجنوبيين فقط، وإنما أيضا من قبل جماعات عرقية وقبلية أخرى فى غرب السودان وشرقه. فقد أحيت التوجهات الثيوقراطية للحكومة وخطابها الجهادى المسكون بالتفرقة بين المواطنين على أساس الدين أطرا للانتماء سابقة للدولة القومية ونفخت فى رماد القبلية والطائفية. وبينما خاضت حكومات سودانية سابقة حروبها

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. محمد إبراهيم منصور
مدير مركز دراسات المستقبل
جامعة أسيوط

الأهلية ضد الجماعات المتمردة فى الجنوب تحت شعارات الدفاع عن وحدة التراب الوطنى، فإن حكومة الانقاذ - التى ال اليها فى عام ١٩٨٩ حكم بلد مترامى الأطراف، تتعدد على اتساعه الوان الرقعة البشرية، بتنوعها الثقافى والعرقى والقومى واللغوى - أبت إلا أن تكون حربها على «خوارج» الجنوب حربا دينية على «مشروع جارانج » تشهر فيها سيوف الجهاد، وتحشد فيها - بتعبير الترابى - جيوش الرحمن ضد جيوش الشيطان»!! وتدوى فيها هتافات «المتطوعين» فى معسكرات الجبهة لتعيد إلى الذاكرة صيحات «فرسان المعبد» فى الحروب الصليبية. كيف يتسنى لحكومة مشروعها الحضارى على قهر الخصوصيات الثقافية والقومية الصغرى، والتفرقة بين مواطنيها باستخدام ثنائيات موروثة من عصور الحروب الدينية فى القرون الوسطى من قبيل - مؤمن أو مسلم - غير مسلم؟! كيف يتسنى لحكومة كهذه ان تصون وحدة بلد غنى بتنوعه البشرى والطبيعى بل وتجعل من الوحدة خيارا لايجد الجنوبيون عوضا عنه أو مندوحة عن التمسك به؟! كان يكفى ان تمعن الحكومة السودانية النظر فى دروس التجارب القريبة لبلدان مثل أفغانستان والجزائر والولايات الشمالية فى نيجيريا، حيث تركت مشاريع الأصولية الاسلامية فى كل منها جرحا نازفا وتوترات دينية وقبلية دامية ومشاريع جاهزة للانفصال وصراعات متجددة على الهوية وأبوابا مفتوحة على مصراعيها لانتهاك السيادة والتدخل الأجنبى.

قد يقال ان عشرات السنين لم تكف لتزيين الوحدة فى نظر الجنوبيين فكيف يصلح السودانيون فى السنوات الست الانتقالية ماأفسده الدهر فى الجنوب؟ وهو قول صحيح اذا بقيت أوضاع السودان على ماهى عليه، واذا ظل النظام السياسى الحاكم فى الشمال متمسكا باقتناعاته الأولى وخطابه الاستبعادى، رافضا مبدأ اقتسام السلطة مع شركاء آخرين من الشمال والجنوب، واذا ظل طرفا التفاوض فى ماشاكوس حريصين على استبعاد ماعداهما من قوى سياسية داخلية ومن قوى اقليمية ذات مصلحة فى أى اتفاق على مستقبل السودان وخصوصا مصر صاحبة العلاقات التاريخية الأقوى والمصالح المشتركة الأقدم والأعمق مع السودان. وهو قول غير صحيح اذا اعتبرنا السنوات الست الانتقالية هى الفرصة الأخيرة للابقاء على خريطة السودان من جوبا الى النوبة، وليست هدنة - ويجب ألا تكون - تسترخى فيها الحكومة من عناء حرب أهلية طويلة، ويخلد فيها جارانج وجيشه الى الراحة ، بل هى سباق أخير مع الزمن إما ان يكسبه انصار الوحدة او يفوز به دعاة الانفصال، وسوف يعمل - في هذه السنوات - كل على جبهته من اجل ان يجعل خياره هو الأكثر اغراء لأبناء الجنوب. وفى سباق السنوات الست الانتقالية هناك الكثير الذى يمكن عمله من اجل ان تصبح الوحدة جذابة ليس فقط لأبناء جنوب السودان، وانما للسودان كله ولأطراف اقليمية اخرى عربية وافريقية يهمها - بحكم مصالحها - ان يظل السودان مستقرا موحدا، وعليها بالمقابل دور فى ترجيح «خيار الوحدة» وتزيينها في نظر الجميع. لكن الدور الأهم - الذى يسبق أى دور - فى سباق السنوات الست يقع - بالأساس - على عاتق القوى السياسية السودانية، ماكان منها فى الحكم ومايقف منها فى مربع المعارضة، فقد صار على الحكومة المركزية في الشمال - وقد غامرت بركوب الصعب وقامرت بقبول حق تقرير المصير للجنوب - صار عليها ان تغير مابها قبل ان تغير مابخصومها وان تخرج الخشبة من عينها قبل ان تفكر فى اخراج القذى من عين «جارانج» وان تبادر باعلان برنامج سياسى واقتصادى لن يكون بمقدورها وحدها - وليس من الحكمة ان تكون وحدها ومن دون تحالف يجمعها وقوى المعارضة الشمالية والجنوبية - ان تقوم بتبعاته أو تقوى على تكاليفه أو تضمن نتائجه. برنامج فحواه تشكيل حكومة ووحدة وطنية وتعديل هياكل السلطة وتحديث مؤسساتها السياسية بحيث تستوعب التكوينات الاجتماعية المختلفة ذات المنبت القبلى أو الطائفى فى بنية اجتماعية جديدة تعلو على جميع التعدديات الصغرى، ورد الاعتبار لمبدأ المواطنة بما يعنيه من حقوق متساوية بين المواطنين امام القانون وارساء اسس الديمقراطية الثقافية والسياسية، التى تعترف بحق الاختلاف الثقافى وتسعى لتنمية الحقوق الثقافية واللغوية لكل جماعة إثنية. والتوزيع العادل جهويا لفرص التنمية ومكاسبها، ولا بأس ان يميل ميزان الاستثمار قليلا لصالح الجنوب تعويضا عن سنوات الحرب والحرمان والقهر، واعادة دمج الجنوب والأقاليم المختلفة فى شبكة قومية موحدة للطرق والكهرباء والتعليم والاتصالات، واعادة استدعاء الأطراف الاقليمية التى هضم اتفاق ماشاكوس حقها فى المشاركة - عن قصد أو بغير قصد - وتأمين حضورها فى المراحل اللاحقة من التفاوض حول قضايا تقاسم الثروة والأصول الحكومية وبناء المؤسسات ومراقبة وتقويم التدابير التى تجعل الوحدة جذابة لأبناء الجنوب، وايجاد دور فاعل للمنظمات الاقليمية التى يهمها وحدة السودان واستقراره كجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقى ومنظمة المؤتمر الاسلامى والاتحاد الأوروبى. سواء بالمساهمة فى تنمية الجنوب عن طريق تكوين صندوق لتنمية الجنوب السودانى فى اطار جامعة الدول العربية تقوم على تمويله صناديق التنمية العربية القطرية والقومية وتسهيلات البنك الاسلامى للتنمية، أو بتفعيل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذى أضفى قداسة على حدود الدول الأفريقية الموروثة من عهد الاستعمار، وتشدد الى حد التدخل العسكرى فى أى اجراء لتعديلها ووأد الحركات الانفصالية بالقوة فى بعضها كما حدث فى الكونغو (كاتانجا) ونيجيريا (بيافرا) ومن دون ذلك فإن السنوات الست سوف تمضى سراعا كما مضت عشرات السنين قبلها سراعا من غير ان يشهد السودان جديدا، اللهم الا اذا كان هذا الجديد - لاقدر الله - دولة وليدة فى الجنوب لايكون ميلادها إلا نذير شؤم على السودان وجيرانه، بما يتوقع ان تخلقه من توترات فى قلب افريقيا الموجوع بما يكفى من مثل هذه التوترات.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية